**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي**

إبراهيم هلال

كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول دورا في تعاظم دور الدولة الاقتصادي، وأصبح للفكر الكينزي أثر واضح في مختلف النظم السياسية والاقتصادية.

إذ باتت الدولة لاعبا أساسيا بل مركزيا على الساحة الاقتصادية، وهي من تتدخل لإصلاح حالة الركود ومكافحة الكساد وجذب الاستثمارات وتحقيق الاستمرار والنمو عبر السياسات المالية.

فالسياسات المالية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بالتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، عبر عدة أدوات، أهمها الانفاق العام والايرادات العامة والضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.[[1]](#footnote-1)

**وتهدف السياسة المالية -كما ذكرنا- إلى عدة أهداف، أهمها:**

تحقيق النمو الاقتصادي

الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل

الحفاظ على استقرار الأسعار

تحقيق العدالة الاجتماعية

التوازن في ميزان المدفوعات

جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي

مكافحة الكساد

مواجهة الفقر

**التنمية الاقتصادية**

يعني النمو أن يكون إنتاج السلع والخدمات في الدولة أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية التي أساسها النمو الاقتصادي لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. فلأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.[[2]](#footnote-2)

ولا يحدث هذا إلا بتحقيق التوازن الاقتصادي، إذ تعمل السياسة المالية للدولة على تسوية الأوضاع الاقتصادية في أوقات الركود وأوقات الانتعاش، فتشجع الحكومة على الاستثمار في أوقات الركود بمنح التسهيلات المطلوبة، مما يزيد من الإنتاج، وفي أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام بالقيود الملائمة فيحدث استقرار الأسواق. وبذلك تكافح الدولة وتتجنب الوقوع في حالة الكساد.

كما أن من أهداف السياسة المالية للدولة سد عجز الموازنة، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.

غير أن الدول المتقدمة لا تطبق هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما تعتمد الدول النامية على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان هيكل الإنتاج بالدولة ضعيف وهش تؤدي هذه السياسة لمزيد من العجز والتضخم المزمن.

ويتوقف اتباع السياسات المالية التوسعية او الانكماشية طبقا لحالة الاقتصاد وهل الدولة تعانى حالة ركود ام حالة تضخم . فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود فيتم إتباع سياسات مالية توسعية بحيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية توسعية و التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار و ارتفاع الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فيتم إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية انكماشية والتي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الطلب الكلي.

**جذب الاستثمار وخلق فرص عمل ومكافحة الفقر**

تهدف السياسة المالية لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر، إذ ترتبط السياسة المالية بجذب الاستثمار بخيط غير مرئي للمواطنين وهو بند الانفاق الذي يعد من الأدوات الأساسية في السياسة المالية للدولة، وبند الانفاق ينقسم حسب إحدى التقسيمات إلى: **نفقات وظيفية، نفقات تحويلية، ونفقات رأسمالية.**

فأما **النفقات الوظيفية** فهي تشمل المصاريف الإدارية والمرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي. إذ أن ضعف الإدارة العامة الذي قد يظهر في شكل تعقيد الإجراءات الإدارية أو الفساد الإداري أو عدم كفاءة الجهاز الإداري وبطئه في معالجة مختلف الملفات، يؤثر سلبا على الاستثمار.

فالعلاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار تتمثل في البيئة التي تخلقها تلك النفقات لجذب الاستثمار، فعدم اهتمام الدولة بالقطاع الإداري وتعقد الإجراءات وانخفاض رواتب الموظفين يؤدي لظهور الفساد وانخفاض الكفاءة مما يخلق بيئة طاردة للاستثمار.

أما **النفقات التحويلية** فهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي، وينقسم هذا النوع من الانفاق العام إلى عدة اقسام:

* المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين.
* المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي

تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.

ويمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم بسبب التقدم في السن أو التقدم الفني في الصناعات، يمكن لهذا النوع من الانفاق أن يمنحهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الأمر الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور.

كما يمكن أيضا لهده النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية.

أما بالنسبة **للنفقات الرأسمالية** فهي تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار.

وتتمثل النفقات الرأسمالية في الانفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار، كما تسعى لإنتاج وسلع خدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، إذ أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه لمشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.

بشرط أن تكون هذه البنية التحتية تخدم بشكل حقيقي المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية، وليست مجرد تشغيل لمقاولين الباطن مثلما يحدث في مصر.[[3]](#footnote-3)

تعمل الدولة عبر أدوات السياسة المالية على تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد، مع العمل على استقرار السوق المحلي وتقليل عجز الموازنة ومكافحة الكساد والاقلال من الفقر، عبر إداوتها المتمثلة في النفقات والإيرادات، فأما النفقات -كما رأينا- فهي تهيئ البيئة المناسبة للاستثمار الذي بدوره يخلق مزيد من فرص العمل ويرفع مستوى المعيشة؛ واما الإيرادات فعن طريق الضرائب بأنواعها والاشكال الأخرى من الإيرادات تعمل الدولة على تقليل عجز الموازنة وتحقيق نوع من الرفاه عبر الخدمات العامة.

1. أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

   <https://democraticac.de/?p=40237> [↑](#footnote-ref-1)
2. المصدر السابق   
    [↑](#footnote-ref-2)
3. دور السياسة المالية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

   <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/747/1/SALKI-Souad.mag.pdf> [↑](#footnote-ref-3)